

الذريعة إلى اصول الشريعة

- [714] أبي هريرة حيث سأله السائل عن رجل ولد له غلام أسود فقال عليه السلام له :
(ألك إبل ؟) قال: (نعم)، قال: (ما ألوانها ؟)، قال: (حمر)، قال: (أفيها أورك (1) ؟)،
قال: (نعم)، قال (2): (فأنى ذلك ؟)، قال: (لعل عرقا نزعه (3))، قال عليه السلام - :
(وهذا لعل عرقا نزعه). وغير هذا مما لم نذكره لضعفه وبيان أمره. فيقال لهم فيما تعلقوا
به أولا: لنا في الكلام على هذا الوجه ثلاثة وجوه: أولها أن جميع ما روئيموه من اختلافهم
(4) في الحرام والجد (5) أخبار آحاد لا توجب العلم، وأكثر ما تقتضيه (6) * غلبة (7)
الطن، فكيف تستدلون (8) بذلك على مسألة علمية ؟ !. واختلافهم على (9) الجملة في مسائل
من الشريعة هو الظاهر لمن قرأ أخبارهم، ودونه في الرتبة أنهم اختلفوا في الجملة في
(10) مسألة (11) الحرام والجد، _____ 1 - الف:
اروق، ب: ارزق. * 2 - ب: - قال. 3 - الف: نزعه. * 4 - ب: خلافهم. 5 - الف: الحد. * 6 -
ب وج: يقتضيه. 7 - ب: عليه. * 8 - ج: يستدلون. 9 - ب: في. * 10 - الف: - الجملة في. 11
- الف: مسائل. (*) _____